مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: خصخصة الحرب ودور الشركات الأمنية الخاصة في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.م. هبة نصير عبد الرزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7108
تاريخ الاسترداد: 2025/04/21 21:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

خصخصة الحرب ودور الشركات الأمنية الخاصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م. هبة نصير عبد الرزاق(*)
Nasser86hiba@gmail.com

ملخص البحث:

اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على فكرة الحفاظ على الحضور الأمريكي الفاعل في العالم ، مستندة على فكرة البقاء كأساس لاستراتيجيتها الشاملة، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق تلك الأهداف عن طريق الإنتشار الكبير للقواعد العسكرية الأمريكية واستمرارية البحث عن حروب لانعاش اقتصادها، ومن ثم باتت بأمس الحاجة إلى خصخصة الحروب ، إذ يمثل اعتمادهما على خصخصة الحروب شكلاً واضحاً لعقيدتها الرأسمالية، القائمة على أساس فسح المجال الكبير أمام مشاركة القطاع الخاص بمختلف المستويات بما في ذلك مشاركتها في تحقيق الأهداف التي تسعى لها المؤسسة العسكرية . لذلك نلحظ أنَّ مشاركة القطاع الخاص أو ما يسمى بخصخصة الحروب في الحروب الأمريكية جزء لا يتجزأ من عقيدتها وفلسفتها الفكرية الشاملة .

ومثلت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ الصورة الأوضح لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على خصخصة الحروب إذ سمحت الظروف التي عاشها العراق بعد الحرب إلى الإنتشار الكبير لهذه الشركات، وتنوعت مجالاتها بين تقديم الدعم اللوجستي والمشاركة الفعلية في المعارك مع إفساح المجال لها من سلطة الاحتلال عن طريق اصدار عدد من القرارات التي تشرع وجود هذه الشركات وبما يعفيها من المساءلة القانونية وتعمل على استمرارها .

(*) تدريسية في كلية القانون والسياسية/جامعة العراقية.

وكان من أشهر الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي عملت في العراق شركة (بلاك ووتر) التي كان لها دور واضح على الساحة العراقية، إذ مارست هذه الشركة الكثير من الخروقات ضد أبناء الشعب العراقي مما جعلها في موقع إدانة في قضايا عدة متعلقة بحقوق الإنسان .

وعليه توزعت الدراسة على أربعة فصول ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة .

تناول الفصل الأول عقيدة خصخصة الحرب والقانون الدولي(رؤية عامة) ، وتناول الفصل الثاني الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠١ ودوافع التحول نحو خصخصة الحرب، وتناول الفصل الثالث خصخصة الحرب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أمّا الفصل الرابع فتناول مستقبل خصخصة الحرب في الإستراتيجية الأمريكية .

المقدمة

بعد أن انتهى العدوان الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ بإحتلاله ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر مفاهيمها السياسية والإقتصادية والعسكرية في عموم الساحة العراقية ، وكان الأبرز في تلك المفاهيم ، مفهوم الخصخصة ، القادر على التعامل مع مستلزمات وتحديات الحياة كافة ، لذلك فإنَّها شجعت الشركات الأمريكية والغربية على دخول الساحة العراقية ، كونه أرض بكر لأي نشاط فعال . ونظراً للظروف الأمنية المتردية التي رافقت سياسات الإحتلال الهادفة إلى تفكيك مؤسسات الدولة المهمة وفي مقدمتها الجيش وقوى الأمن ، باتت الضرورة بعد ازدياد ظاهرة الإرهاب ملحة للإستعانة بالشركات الأمنية الخاصة عن طريق قدرتها على تقديم الدعم المالي واللوجستي ، وهذا ما فتح الطريق واسعاً لهذه الشركات في التوسع في إجراءاتها ونفوذها .

فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية مفادها ارتكاز الولايات المتحدة الامريكية على استراتيجية جديدة في ادارة حروباها المنتشرة دولياً، عبر تطبيق خصخة الحرب المرتكزة على فكرة القتال بأقل عدد ممكن من الجنود ، واقل نسبة من الخسائر الاقتصادية.

أشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث عن طريق تنازل الدولة طواعيةً عن حقوقها في احتكار القوة ، والاعتماد على فكرة مشاركة الشركات الامنية الخاصة في مسؤولية الدفاع عن الدول ، واضحت هذه الشركات تشكل قوة خطيرة موجهة امام الدول التي تهدد المصالح الامريكية ، كما اصبحت هذه الشركات اداة خفية لبسط النفوذ الامريكي سواء عن طريق استخدامها في الحروب او اعمال التجسس والاستثمارات.

المطلب الأول :- خصخصة الحرب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :-

على الرغم من الظروف الأمنية القاسية التي عاشها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، إلاّأنَّ العراق شهد تدفقاً كبيراً للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة على أراضيه . فقد عملت وزارة الدفاع الأمريكية وبشكل متزايد عن طريق الزامها المهمات إلى الشركات الخاصة . وقد أظهرت الحرب على العراق مدى التقدم الحاصل بمفهوم الخصخصة للقوات المسلحة الأمريكية (١). فقد عمل في العراق أكثر من (٨٠-١٠٠) شركة أمنية خاصة ومختلفة الجنسيات ويتراوح عدد موظفيها إلى (٢٥,٠٠٠) متعاقد ومن أمثلة تلك الشركات شركة التافورس الأمريكية ، والشركة البريطانية (جوركاس) التي دربها البريطانيون في النيبال ، فضلاً على المغاوير الذين كانوا يعملون كجنود سريين للولايات المتحدة في كولومبيا والسلفادور (٢).

إنَّ عدد منتسبي الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق كان ثاني أكبر جيش أو مجموعة مسلحة في العراق أي أنها تتقدم بذلك على الجيش البريطاني . وما حدث في العراق لمتسبقه أية تجربة سابقة وبهذا العدد الكبير من الشركات الخاصة في بلد واحد ، فقد أصبح العراق وبظروفه المتردية ، الأكثر مثالية لهذه الشركات في ظروف البلاد التي تتسم بالمخاطرة والأوضاع

---

(١) كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٠٠ .

(2) **Daniel Begner, " The other army " , New York times magazine, August 14, 2005, p. 29.**

المتدهورة ، وهذا مايعني وعلى الرغم من المخاطر الحاصلة، أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيةمتشبثة باستمرار الإحتلال بغض النظر عنأساليبه وأشخاصه[١].

وكشفت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد وبشكل كبير على الشركات الأمنية الخاصة بتنفيذ مهام حيوية في العراق تفوق مافعلته في أي حرب أُخرى على مدى التأريخ العسكري الأمريكي وإنَّ البنتاجون قام بالتعاقد مع هذه الشركات بشكل رسمي ، كما أنّ الجنود العاملون مع هذه الشركات ينتمون لجنسيات مختلفة من النيبال وجنوب افريقيا ودول أُخرى أتوا للعراق بالآلاف ، غايتهم في ذلك خدمة المشروع الأمريكي ، على الرغم من المخاطر كلها المحيطة بعملهم [٢].

ومما شجع على التدفق الكبير للشركات الأمنية الخاصة في العراق هو إصدار الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) القرار رقم (١٧) عام ٢٠٠٤ الذي سمي (بقانون بريمر) جاء في نصه (إنَّ العناصر التابعة للشركات الأمنية الخاصة لاتخضع للقانون العراقي ولا تتحمل أي التزامات قانونية خاصة بالدستور بل هي تابعة لقوات التحالف المتعدد الجنسيات، إلاّأنَّهم يتعهدون باحترام القانون العراقي) . وبذلك يكونللفرد الذي يعمل في هذه الشركات حصانة تبعده عن المسألة القانونية[٣].وهذا ما يدلل على الأهمية التي علقها البنتاغون ، على الدور الذي تلعبه هذه الشركات كونها خارج حساب الخسائر البشرية التي تقدمها مؤسسة البنتاغون للسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية بناءا على اتفاق بين الطرفين.

وجاء في الفقرة (هـ) من القانون المذكور بعض الشروط التي يجب أن تنسجم مع الضوابط الخاصة لعمل الشركات الأمنية الخاصة . وهي كالآتي[٤]:

---

[١]هشام الحديدي ، خصخصة الحرب: العراق انموذجاً ، قضايا وآراء ، العدد (٤٤١٧١) ، ١٣ نوفمبر، ٢٠٠٧ ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، على الرابط uttp:// www. Ahram. Org. eg تاريخ الاسترداد ٢٠١٤/٧/٢١

[٢]عبد الكريم منصور ، دولة فرسان مالطا وغزو العراق ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، سوريا ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٧ .

[٣]زبير سلطان قدوري ، الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة الجدد من النشوء الى غزو افغانستان والعراق) ،ط١، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص ١٤٢ –١٤٥ .

[٤]مجموعة مؤلفين ، الإحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الاخير، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد (٥٦) ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٩ .

١ .إنَّ الشركة الأمنية الخاصة مجازة ومنتظمة كما ينبغي من وزارة الداخلية ووزارة التجارة العراقيتين . وحصلت الشركات العاملة جميعها على هذه الإجازة وبدعم أمريكي.

٢ .الأسلحة كافة المستخدمة من الشركات الأمنية الخاصة مجازة بموجب الأوامر النافذة الصادرة عن سلطة الإئتلاف المؤقتة واللوائح التنظيمية والمذكرات كذلك الانظمة والقوانين العراقية.

٣ .موظفوا الشركات كافة والأفراد المسلحين والمشرفين على إدارة الأعضاء المسلحين للشركات الأمنية الخاصة ، يجب أن يخضعوا للفحص لمعرفة خلفياتهم من وزارة الداخلية لكي يمتلكوا تراخيص حمل السلاح الضرورية الصادرة عن وزارة الداخلية العراقية. وقد حصل الجميع على هذه التراخيص .

وباشرت الشركات الأمنية الخاصة العمل في العراق وبشكل رسمي وأسست في شهر تموز ٢٠٠٤ جمعية الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق . "Association of private security companies in Iraq "

ووضع لها ميثاق ونظام داخلي وهيكلية مؤسسية وسكرتارية وتدار الجمعية من قبل هيئة"Bood" تضم أحد عشر عضواً يمثل كل منهم شركة أمنية معروفة في العالم .

فإنَّ عدد الشركات التي تم تسجيلها في وزارة الداخلية في بغداد ، (١٢٦) شركة حتى ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، وسجلت لدى وزارة الداخلية في إقليم كردستان (٣٧) شركة و (١٤) شركة سجلت لدى الجهتين ، على وفق تصريحات الجمعية نفسها [١].

ومارست هذه الشركات الخاصة أضخم عملياتها في العراق ، إذ استطاعت سد النقص العددي الذي يعاني منه الجيش الأمريكي في العراق ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تستطيع العمل في العراق دون مساعدة الشركات الخاصة ، لأن الجيش الأمريكي لايمتلك قوات كافية للقيام بأعمال الدورية في المواقع الإستراتيجية الحيوية للدولة وحدها ، كالعمل في السيطرة على أنابيب النفط وأبراج الطاقة الكهربائية أو السيطرة على الوزارات الحكومية المهمة كالدفاع والداخلية . فضلاً عن أنَّ الجيش الأمريكي يفتقر للقوات اللازمة لحماية المسؤولين الأمريكيين

[١] المصدر نفسه ، ص ٤٠ – ٤١ .

والأجانب المتواجدين في العراق . فضلاً عن حماية المقاولين الذين يقومون بأعمال إعادة إعمار العراق ، لذلك كلفت هذه الشركات مبالغ كبيرة ، فعلى وفق إحصاءات مركز الحساب الحكومي الأمريكي كلفت هذه الشركات مالايقل عن (٧٦٦) مليون دولار لتنفيذ عقودها في العراق ، وقال (ستيوارت بووين)المفتش العام في هذا المركز (لايمكنناالإستهانة بتأثير الأكلاف الأمنية في عملية إعادة إعمار العراق) [١].

ولعل الخطر الأكبر لتواجد الشركات الأمنية في العراق انها تعمل خارج الإطار القانوني على الرغم من القرارات كلها التي أصدرت من سلطة التحالف ، فهي لاتخضع لأية مسؤولية قانونية أو ترتبط مع جهة عسكرية واضحة ، كما أنَّ الجيش الأمريكي لايمتلك أية سلطة على هؤلاء المتعاقدين لأنه يستخدمهم لأغراض معينة وللقيام بعمليات له فقط دون أن يتحمل مسؤولية تصرفاتهم ، ولهذا نجد الكثير من الخروقات في عمل هذه الشركات [٢].

وبذلك فإنّ النتيجة الحتمية لعدم وجود أي نوع من المساءلة القانونية أو القضائية بحق هذه الشركات قد أعطى الحرية لمنتسبيها في أن يمارسوا القتل العمد تجاه أي شخص يعتقد بأنه يعرقل عملهم ، وهذا ماكان واضحاً في العديد من عمليات القتل في العراق ، من لدنأفراد يعملون في هذه الشركات كونهم يعملون على وفق سياسة وإستراتيجية مبنية على مبدأ واضح يقوم على أساس : " اقتل... ثم تحقق بعد ذلك إنْ كان هو العدو " ووفقاً لهذه المبادىء مارست هذه الشركات خروقات واضحة في كل من النجف والفلوجة وساحة النسور فضلاً عنأعمال أُخرى كالتعذيب والتحقيق في السجون وغيرها [٣].

لذلك فقد أوجبت سلطة الإئتلاف المؤقتة الشركات الأمنية الخاصة أن تمنح الرخصة لممارسة المهنة ، والتي عرفت بأنّها الوثيقة التي يتم إصدارها من وزارة التجارة بموجب قانون الشركات رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) والمعدل من سلطة الإئتلاف بالقرار رقم (٦٤) الذي يثبت

---

(1) **David Barston, James glanz , scuirty com panies** : " **shadow soliers in Iraq** ", **New York times. magazine 19 april, 2004 , p.1** .

(٢) **خالد عيسى طه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .**

(٣) **محمود جميل الجندي ، مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان : بلاك ووتر انموذجاً، مجلة المستقبل العربي العدد (٤٢٢)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٤، ص ٨٠ –٨١.**

أنّ الشركات الأمنية قد تم تسجيلها بصورة صحيحة لمزاولة أعمالها في العراق . علماً أنّ هذا القانون لا توجد فيه مواد تتحدث عن طبيعة عمل الشركات الأمنية الخاصة[١].لذلك جرى تعديله لإعطاء الشرعية القانونية لعمل هذه الشركات .

إنَّ استخدام الشركات الأمنية من الجيش الأمريكي في العراق لاستمرار وجوده فيه وتقليل نسبة الخسائر بين صفوفه ، جرى على وفق سياسة أمريكية مسيطر عليها ، الغرض منها مساعدة الجيش الأمريكي في مهامه داخل العراق ، فضلاً عن ذلك ، إنَّ هذه المشاركة كان الغرض منها مشاركة القطاع الخاص في الأخطار مثلمايشارك الدولة في الأرباح في قطاع الإستثمارات[٢]. كما إنَّ استخدام الشركات الأمنية في العراق كان جزءاً مما أسماه السفير الأمريكي الأسبق في العراق عام ٢٠٠٤ (نيجرو بوينتي) بـ (الحل السلفادوري)[*]إذ انيط بالشركات الخاصة العمل عن طريق نشر الطائفية وتأجيج الحرب الأهلية والإفادة من تدهور الوضع الأمني لصالح هذه الشركات ليصبح المكان الافضل لانتشارها ، أي دفع ابناء البلد الواحد إلى الإقتتال بينهم ليتسنى للجيش الأمريكي ومتعاقديهم رسم الخطط والأهداف التي تكرس الإحتلال[٣].

من جانب اخري يتحقق لدينا اعتقاد مفاده ، إنّ استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العراق لايمثل تعاقداً أمنياً بين هذه الشركات ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية الأمريكية للقيام بمهام قتالية ولوجستية نيابة عن الجيش الأمريكي ، أو من أجل الارباح فقط ، بل يسبقه تعاقد آيديولوجي مشترك بين الجانبين، لإحياء مايسمى بـ (دولة فرسان مالطا) [**] كونها آخر

---

[١]اسامة صبري محمّد ، النظام القانوني للشركات الأمنية ، مجلة القادسية ، العدد (١) . المجلد الاول ، جامعة القادسية ، كلية القانون ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

[٢]المصدر نفسه ، ص ٢٧٦ – ٢٧٧ .

[*]الحل لسلفادوري: وهو الحل الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية للشعب السلفادوري عام ١٩٨٠ عندما شعلت الحكومة السلفادورية حرباً ضد شعبها وساندتها الولايات المتحدة الأمريكية فيها إذ ادخلت الولايات المتحدة جيوشاً سرية تقاتل الشعب وتفرق بينهم بشكل همجي عانت منه السلفادور لسنوات طويلة . ينظر: قاسم البغدادي ، اللعبة الأمريكية: قناع– ضياع جياع ، ط٤ ، دار البغدادي للنشر ، لبنان ٢٠١٠ ، ص٦٩ – ٧٠ .

[٣] امريكا تعلن الحرب الكونية الرابعة ، صحيفة الخليج الاماراتية ، العدد ٩٤٨٢ ، ٥ مايو ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩.

[**]دولة فرسان مالطا : يسموهم فرسان المشفى او فرسان القديس يوحنا ، الان يعرفون بفرسان مالطا . يمثلون نظام ديني وجمعية مناوئة لجمعية فرسان الهيكل التي تأسست عام ١١١٨ في القدس اعقاب الحملة الصليبية لسد حاجة الجيش في الاراضي

المجاميع الصليبية التي تهيمن على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية[١]. كما أنَّ (فرسان مالطا) تقوم بتزويد الشركات الخاصة العاملة في العراق بمقاتلين تحركهم الحمية الأصولية المسيحية يستخدموهم في الأماكن التي يتردد غيرهم من دخولها، فهم مسؤولون عن أكثر الفضائح والإنتهاكات التي جرت في العراق لذلك فأن استخدام الشركات الامنية الخاصة ينسجم ايضا والدافع الديني الذي كان احد دوافع احتلال العراق[٢].

ان الحديث عن الشركات الامنية الخاصة يدفعنا الى القاء نظرة عامة على أهم الشركات الأمنية والعسكرية العاملة في العراق ، فضلاً عن شركة (بلاك ووتر) التي سوف نتحدث عنها بالتفصيل في المبحث القادم .

١.شركة هاليبرتون : (Halliburton) شركة أمريكية ، تولى رئاستها (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي السابق ، حصلت هذه الشركة على أكبر عدد من العقود في العراق ، وبدون مناقصات تولت الشركة أعمال أمنية ، فضلاً عن عملها في القطاع النفطي في العراق، وكانت أول فضيحة لشركة هالبيرتون الأمريكية عندما تبين أنَّ هذه الشركة كانت تتقاضى (٢,٦٤) دولار مقابل الغالون الواحد لاستيراد البانزين من الكويت إلى العراق[٣].ومنحت شركة (كيلوغ وبراون وروت) التابعة إلى هاليبرتون عقوداً عام ٢٠٠٣ في العراق يبلغ مقدارها (٢ مليار دولار). وبذلك يتضح مدى التأثير الذي يلعبه موقع ديك تشيني في إحالة العديد من العقود لهذه الشركة دون مناقصات علنية[٤].

المقدسة كما يسموها لكن ١٣١٢ البابا كليمنت الخامس الغى فرسان الهيكل رسمياً بعد زيادة سلطتهم واعطى ثروتهم لفرسان مالطا . وهم مجموعة تتمثل بالعدوانية والفاشية ولا تتردد في قتل اي خصم ، وتشير الدراسات إلى ارتباطها بالصهيونية العالمية وتتلقى الكثير من الدعم من الدول الاوربية والولايات المتحدة . للمزيد ينظر : جون . ج . روبنسون ، النشأة الدموية والاسرار المفقودة للماسونية ، ترجمة وتعليق مُحَمّد وأكد ، ط١ ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠١٢ ، ص ١١ – ص ٨٣

[١] هشام الحديدي ، خصخصة الحرب ... ، مصدر سبق ذكره على الرابط www. Ahram. Org. eg

[٢] عبد الكريم منصور ، دولة فرسان مالطا ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

[٣] حرب هالبيرتون ، صحيفة المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .

[٤] التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ، كتاب سنوي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٠١ .

٢.شركة داين كروب : (dane group) شركة أمريكية ، مركزها في ولاية كاليفورنيا تميزت هذه الشركة بارتكاب عدد كبير من القتل والجرائم ، وحصلت هذه الشركة على عقود في العراق والقيام بأعمال أمنية . كما قامت بتدريب الشرطة العراقية ، وعملت الشركة على حماية أغلب السفارات الأمريكية في العالم [١].

٣.شركة أدت كامس : (Aditkamose) شركة بريطانية قامت بتقديم الأعمال الأمنية ودخلت العراق عام ٢٠٠٣ وبلغت أرباحها في العراق (١,٩) مليار دولار في أول سنة من الإحتلال، وقامت هذه الشركة بتقديم الخدمات المتعددة والنصائح للجيش الأمريكي لتجنب الأخطار المحتملة فضلاً عن تقديمها الدعم اللوجستي[٢].

٤.شركة (فينل كوربوريشين) :(Finl corporation) شركة تابعة لشركه نور ثروب غرومان الأمريكية العملاقة، غالبية العاملين فيها هم من العسكريين الأمريكيين السابقين ، وحصلت هذه الشركة على عقد في العراق بقيمة (٤٨) مليون دولار لقيامها بتدريب الجيش العراقي الجديد[٣].

٥.الشركات الأُخرى : فضلاً عن الشركات سابقة الذكر ، عمل في العراق العديد من الشركات الأمنية الخاصة ، مثل الشركات البريطانية (ايرنسوساندلاين انترناشونال) والأمريكية (كورلين، وذكنترول ريبك وشركة Itt) وشركة (ميتيوريك وشركة ايرينيس) من جنوب افريقيا وشركة (كوبرا) اليوغسلافية ... الخ . وهذه الشركات كلها كانت جزءاً أساسياً من سياسة الإحتلال وأدوات فاعلة في إرعاب الناس واخافتهم ، لذلك كانت الأعمال التي اقترفتها، دنيئة وخسيسة ومدانة من الجميع .

المطلب الثاني :– مهام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

شهدت الشركات الأمنية الخاصة تطوراً كبيراً في المهام الموكلة إليها بشكل لاسابق له في تأريخهم أو في تأريخ الجيش الأمريكي نفسه . إذ يمكن الإشارة إلى بعض هذه المهام التي أعلن عنها .

---

[١] **مجموعة مؤلفين ، الإحتلال الأمريكي للعراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٢ .**

[٢] **عبد علي كاظم المعموري ، عولمة القتل ، مصدر سبق ذكره ، ص**

[٣] **التسلح ونزع السلاح ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠٢ .**

وقامت هذه الشركات الأمنية بمهام عدة ومن ضمن مهامها تقديم الحماية والحراسة للمسؤولين الأمريكيين والأجانب في ظل الأوضاع الأمنية المتردية التي يعيشها العراق، ونظراً لعدم وجود سوابق قانونية وسياسية تلزم الحكومة الأمريكية مستقبلاً بأية تعويضات أو ضمانات لمنتسبيها ، فقد جرى التوسع في استخدام هذه الشركات بصورة ملفتة للنظر . ففي عام ٢٠٠٤ حصلت شركة بلاك ووتر على عقد بمبلغ (٣٢٠) مليون دولار خصصتها وزارة الخارجية الأمريكية لحماية المسؤولين الأمريكيين في العراق كون هذه الشركة مسؤولة عن حماية رئيس سلطة التحالف (بول بريمر)[١] .

كما أُوكلت إلى هذه الشركات مهام حراسة مشاريع مايسمى بإعادة إعمار العراق كذلك المؤسسات الحكومية العراقية الحساسة كوزارة الدفاع والداخلية ، فضلاً عن مقر الحكومة ومقرات قوات الإحتلال أو مايسمى بـ : (المنطقة الخضراء) .

وحصلت شركة (كاستر باتلز) الأمريكية على عقود كبيرة لتعهد النظام الأمني في مطار بغداد . وفي عام ٢٠٠٦ اكتشف أنَّ هذه الشركة قامت بأكثر من (٣٦) حالة تزوير وقامت بالعديد من عمليات الإحتيال بما لايقل عن (٦,٥) مليون دولار . وخارج الضوابط التي نظمها العقد معها . وعلى الرغم من معرفة سلطة الإحتلال بهذه الخروقات ، فإنَّها لم تقم بمساءلة الشركة عما حدث [٢].

ومن المهام الأخرى لهذه الشركات في العراق قيامها بعمليات قتالية واسعة لاسيما في المناطق الساخنة لمساندة الجيش الأمريكي ، إذ عملت هذه الشركات على تنفيذ ضربات وهجمات استباقية ضد مواقع الإرهاب التابعة للقاعدة في العراق ، ونتيجة لامتلاك هذه الشركات الأسلحة المتطورة واستخدام وسائل الحرب الحديثة التي تمكنها من اختراق أهم مواقع العدوان وأكثرها سرية ، وهذا ما أدى إلى أن تخسر هذه الشركات الأمريكية مايقارب (١٠٠) متعاقد

---

[١] مجموعة مؤلفين ، الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة الاتفاقية العراقية الأمريكية: من بعدها الإستراتيجي النفطي والقانوني ، ط١ ، مركز العراق للدراسات، بغداد ، ٢٠٠٨.

[٢] جيمس بول وسيلين ناهوري ، الحرب و الاحتلال في العراق ، تقرير المنظمات غير الحكومية ،ترجمة مجد الشرع ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٧ ، ص ١٧٦ .

خلال العمليات القتالية للسنوات الخمس الأولى للإحتلال. كما شاركت مشاركة فعلية في المعارك المهمة التي خاضها الجيش الأمريكي في العراق ، ولعل أشهر تلك المعارك مشاركتهم في معركتي الفلوجة عام ٢٠٠٤ والتي اسفرت عن تهديم المدينة وقتل الآلاف من أبنائها [١].

ويشير ضابط سابق في قوات المظليين الروس في لقاء صحفي أنَّ أحد المكاتب الخاصة بالتعاقد مع الشركات الاجنبية الخاصة ، يقدم عروضاً للذهاب إلى العراق لمرافقة قوافل المساعدات الإنسانية وحراسة بعثات المنظمات الدولية أو المنشآت النفطية للشركات الأمريكية . ووصف الضابط هذه العروض بأنَّها غطاء لمهمات أُخرى يتم تنفيذها من هؤلاء المتعاقدين مثل تمشيط الأحياء السكنية من المدن بحثاً عن مقاتلين، وأعمال الإستطلاع والتفتيش ، وتجري مثل هذه الإغراءات للمقاتلين الروس ، كونهم خبرة واسعة في أفغانستان والشيشان ،مما يستوجب الإستعانة بخبراتهم[٢].

ومن ضمن المهام التي أُوكلت للشركات الأمنية الخاصة التي اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذها، والاعتماد على هذه الشركات للمشاركة في عمليات حفظ الأمن والقيام بتقديم التدريب للجيش العراقي الجديد[٣]. وفي ظل الفراغ الأمني الحاصل من قيام القوات الأمريكية بقرار حل الجيش العراقي وتسريح الآلاف من الضباط والجنود العراقيين ، بموجب القرار رقم (١٢٢) الصادر من سلطة التحالف إذ شمل القرار الجيش النظامي وأجهزة الإستخبارات والأمن ، ونص القرار على (أنَّ الفرق العراقية الجديدة سوف تشكل في المستقبل كخطوة أولى لتشكيل قدرة دفاعية للعراق)[٤] . وقد عُد هذا الإجراء من أخطر مامر به العراق من أحداث،

---

[١] ليندا يلمز وجوزيف ستيجلينز ، التكاليف الإقتصادية لحرب العراق ، ترجمة عمر الجميلي ، ط١ ، دراسات عالمية ، العدد ٦٨ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ابوظبي ، الامارات ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧ .

[٢] مجموعة باحثين ، الإحتلال الأمريكي للعراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .

[٣] مثنى علي المهداوي وشكرية كوكز السراج ، بصمات الفوضى ارث الإحتلال الأمريكي في العراق ، ط١، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٠ .

[٤] علي عبد الامير علاوي ، إحتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ، ط١ ، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩،ص٢٣١.

بحيث انعكست آثاره بشكل واضح عن طريق نمو ظاهرة الإرهاب التي وجدت الساحة فارغة من وجود أي نوع من التصدي الفاعل له .

وكان الإجراء الخاص بتدريب الجيش العراقي ، والعمل على تقديم السلاح والتجهيزات العسكرية له ، سبباً في حصول العديد من الشركات الأمنية الخاصة على أرباح هائلة من وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين . إذ حصلت شركة (ايجيزديفنس سير فيسيز) البريطانية على أرباح بلغت أكثر من (٦) مليون جنيه استرليني عام ٢٠٠٣ ووصلت إلى (١٥) مليون جنيه استرليني عام ٢٠٠٤ . وتمتلك هذه الشركة (٢٠٠٠) عنصر في العراق يعملون في مهام عدة . أهمها تدريب الشرطة والجيش العراقي . كذلك شركة (داين كروب) الأمريكية التي كانت مسؤولة عن تدريب الجيش والشرطة العراقية [١].

ومن ضمن الشركات شركة (دينكورت) الأمريكية التي وقعت عقداً بقيمة (٥٠) مليون دولار لتدريب الجيش العراقي وتدريب الأطقم المسؤولة عن فرض القانون وإحكام القضاء[٢].وجاء اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات الأمنية الخاصة في تدريب القوات الوطنية العراقية، نظراً لقلة تكلفة هذه الشركات مقارنة بالقوات الرسمية[٣].

كما يمكن ملاحظة أنَّالإعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في تدريب الجيوش الوطنية استخدمت ومنذ وقت طويل في الدول العربية [***].

---

[١]اسامة صبري محمّد ، النظام القانوني للشركات الامنية ، مجلة المستقبل ، العدد ١ ،جامعة القادسية ،كلية القانون ،٢٠٠٨، ص ٢٧٥ – ٢٧٦ .

[٢]ساطع ناجي ، خصخصة الحرب في العراق ، صحيفة الإتحاد الاماراتية في ٢٠١٤/٦/٢٠ . ينظر: الرابط www. Alit had. Com

[٣]روبرت بينغبيلتون ، المرخص لهم بالقتل (قتل المتناصرون في الحرب على الارهاب)،ترجمة عبداللطيف موسى ابو بصل ، ط١ ، مؤسسة عبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٠ .

[***]) وجرى الإعتماد على الشركات الأمنية الخاصة في المملكة العربية السعودية تم منذ عام ١٩٤٩ وهو يعدّ بداية لإنتاج وصناعة السلاح السعودي من خلال مساعدة شركتي (جيكلر/ وكوخ) لهذا التوجه.إذ شاركت هذه الشركات بعدد كبير من المشروعات الأمنية السعودية المشتركة مثل مجموعة شركات (بوينغ) الصناعية التي أنشأت في السعودية مشروعاً كان الهدف منه إدخال تعديلات على طائرات الهيلوكوبتر. كذلك المشاريع الخاصة بالصيانة والإصلاح الذي قامت به شركة(جنرال اليكتريك) المختصة بصيانة المحركات الخاصة بالطائرات. للمزيد ينظر : نزار اسماعيل الحيالي ، الصناعة العسكرية السعودية وصفقات

وبذلك نلحظ أنَّ الشركات الأمنية الخاصة كانت لها حظوظ وافرة ساعدتها على الحصول على أرباح كبيرة وحصانات أكبر ، ونتيجة للقوانين التي أصدرتها القوات الأمريكية المحتلة لصالحها كالفقرة (٣) من القسم (٣) من أمر سلطة الائتلاف في ٢٠٠٣/٦/١٠ القاضي بأنَّه (لا يحاكم أي شخص نتيجة قيامه بتقديم يد العون أو المساعدة لقوات الإئتلاف أو السلطة الإئتلافية) وهذا ما أغوى مقاتلي الشركات الأمنية الخاصة أن لايترددوا في فتح النار، إزاء أية حالة أو ارتياب يشعرون به[1].

المطلب الثالث : شركة بلاك ووتر بوصفها انموذجا للشركات الامنية الخاصة:

أولاً :– نشأة الشركة :–

أُنشئت شركة (بلاك ووتر) عام ١٩٩٦ من لدن المليونير المسيحي من كتلة المحافظين الجدد (ايريك برنس) الذي عمل سابقاً في البحرية الأمريكية . وقامت الشركة على أساس ديني إذ تعدّ نفسها امتداد لـ (فرسان القديس يوحنا الصليبية القديمة)[2]. وهو مايشير إلى النزعة المتدينة التي قامت على أساسها هذه الشركة والمتصفة بالعدوانية.

وتعدّ شركة بلاك ووتر واحدة من أبرز الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في العالم. التي يقع مركزها في ولاية كارولينا الشمالية . ويرأس هذه الشركة (غاري جكسون) وتشكل هذه الشركة

السلاح للفترة ١٩٩١–٢٠٠٠، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٩ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص٦٤–٦٥

كما عملت شركة (فينال) التابعة لشركة (نورثروب) التابعة للمجمع العسكري الأمريكي بتقديم الخدمات للمملكة العربية السعودية كالعمل على تدريب الحرس الوطني السعودي ولمدة سنوات طويلة فضلاً عن قيامها بإنشاء معاهد عسكرية ، فضلاً عن مشاركتها في كتابة وصياغة النظريات العسكرية للقوات السعودية، والعمل على تدريب الفرق المدرعة وفرق المشاة ، وتعد شركة فينال واحدة من (٣٥) شركة أمنية خاصة متواجدة في المملكة. للمزيد ينظر : زياد طارق ، المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية وتداعياته على سياستها الخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٨٤

[1] باسيل يوسف، الاليات القانونية الأمريكية القوات الإحتلال من تبعات الجرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)،مركز دراسات الوحده العربيه،بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٢.

[2] احمد مطر ، اخطر اسوار الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، ط١ ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، ٢٠١١، ص ٤٥ .

جيشا خاصاً بها وهو الأكثر نمواً في العالم مكنها من القيام بعمليات عسكرية في أي بلد في العالم [١].

وأُنشأت شركة (بلاك ووتر) في الوقت نفسه الذي كان فيه الجيش الأمريكي في وسط حملة خصخصة كبرى لا سابق لها ، بدأت بشكل كبير أبان مدة تولي (ديك تشيني) وزارة الدفاع عام (١٩٨٩ – ١٩٩٣) في ظل رئاسة جورج بوش الأب إذ عمل على خفض الإنفاق بـ (١٠) مليارات دولار، وخفض عدد الجنود الأمريكان من (٢,٢) مليون جندي إلى ١,٦ مليون جندي، أمّا سبب انخفاض ميزانية الجيش الأمريكي في أوائل التسعينيات كما بدأالإعتماد الواضح على المتعاملين ، إذ كانت الفكرة المسيطرة على إدارة البنتاغون، بأن يقوم الجنود بمهام القتال ، بينما يتولى المتعاملون الخاصون الأعمال اللوجستية وعمليات الدعم الخلفي [٢].

ويوجد لدى شركة (بلاك ووتر) قوات عسكرية فعالة وضخمة يعملون في جميع انحاء العالم، ولديها أُسطول جوي يضم٢٠ طائرة بما فيها طائرات الهيلوكبتر المقاتلة وجهاز خاص للإستخبارات ، كما تتألف الشركة من مجمعات عدة منها [٣] :

١. منظمة بلاك ووتر للتدريب على الرمي وتحديد الأهداف .

٢. بلاك ووتر للتدريب : (blackwater training) يقدم هذا المركز خدمات التدريب بمختف صنوفها والتدريب على استخدام السلاح والأجهزة العسكرية ، كذلك التدريب على انشطة القناصة داخل الولايات المتحدة وخارجها .

٣. بلاك ووتر تارغيت سيستمر : (blackwater target systemer) تقدم هذه الشركة دورات في التدريب على إصابة الهدف.

٤. بلاك ووتر سيكيورتيكونساليتنغ : (blackwaterscuirtykonsalteng) تأسست عام ٢٠٠٢ والتي تقدم الخدمات الإستشارة الأمنية التي عملت في العراق بعد ٢٠٠٣ .

---

[١] احمد الطحان ، الانهيار الأمريكي: رائحة الدم في حياة الرئيس جورج بوش ، ط١، دار المعرفة للنشر، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٢٥

[٢] جيرمي سكاهيل،بلاكووتر اخطر الانظمة سرية في العالم، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،٢٠٠٨، ص ٦٢ .

[٣] منصور عبد الكريم ، دولة فرسان مالطا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ . وكذلك ينظر: مجموعة مؤلفين ، الشركات الأمنية في العراق ،مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ – ٦٦ .

٥. بلاك ووتر كي – ٩ : (blackwater K-9) مسؤولة عن مركز لتدريب الكلاب البوليسية ودورات متخصصة في العمليات العسكرية واكتشاف المتفجرات .

٦. بلاك ووتر ايرشيب ال ال سي : (blackwater air ship) تأسست عام ٢٠٠٦ ، متخصصة بتصنيع طائرات بدون طيار والتحكم بها .

٧. بلاك ووتر ماريتايمسكيورتيسيرنيس : (blackwater maritime scuirty) تقدم خدمات التدريب المتخصصة في المناطق البحرية .

٨. ريفين ديغليوبمنت جروب : (raven diglio payments group) تأسست عام ١٩٩٧ ومتخصصة لتعميم وبناء مرافق للتدريب .

٩.جريستونليميتيد : (griston limited) شركة خاصة بالخدمات الأمنية للقيام بأعمال أمنية بحرية في جزيرة باربادوس .

وفي عام ٢٠٠٠ حصلت شركة بلاك ووتر على أول عقد لها مع إدارة الخدمات العامة عن طريق تقديم الخدمات والبضائع للوكالات الفيدرالية الأمريكية . وأدى فوز الشركة بهذه الخدمات إلى انفتاح بلاك ووتر على عقود طويلة الأمد مع الحكومة الأمريكية وكانت مدة العقد ٥ سنوات بمبلغ (١١١) مليون دولار[١].

وبعد أحداث ١١ / ايلول ٢٠٠١ وفرت طبيعة الحرب على الإرهاب وإعلان الرئيس جورج بوش الإبن عن استراتجية بفتح أكثر من جبهة حربية ، عن طريق تطبيق مبدأ الضربة الإستباقية،وهذا ما وفر مستقبلاً كبيراً لشركة (بلاك ووتر) لاسيما بعد وصول وزير الدفاع الأسبق (دونالد رامسفيلد) إلى السلطة ، إذ أكد أهمية الدور الذي تلعبه الشركات الأمنية الخاصة ولاسيما شركة بلاك ووتر في تطبيق الكثير من مفردات الإستراتيجية الأمريكية في الساحة الدولية . وزادت أهمية الشركة عام ٢٠٠٢ بعد انشائها لمجموعة (بلاك ووتر للإستشارات الأمنية) التي تعمل على تقديم جنود مقاتلين للإيجار مقابل الربح . ووقعت الشركة عام ٢٠٠٢ عقداً مع (F.B.I.)

[١] **جيرمي سكاهيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ .**

بقيمة (٦١٠,٠٠٠) الف دولار لتقديم عمليات التدريب وتقديم الخدمات الإدارية لهيئة الأمن القومي الذري التابع لوزارة الطاقة [١].

وفي عام ٢٠٠٥ شاركت القوات التابعة لشركة بلاك ووتر في ولاية (نيو أورليانز) التي تعرضت لإعصار كاترينا في حملة الإنقاذ والعون اللوجستي ، مما مكنها من الحصول على أرباح بحدود ٢٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي في اليوم الواحد، عن طريق تقديمها مساعدات لوجستية للحكومة الأمريكية . وبعد هذا الاعصار جعلت الشركة قسماً خاصاً يهتم بالعقود المحلية إذ تقدم الشركة خدماتها ومنتجاتها لـ (قسم الأمن الوطني) وبذلك وسعت من نشاطها ووجودها داخل الحدود الأمريكية وافتتحت أكثر من فرع في ولايتي (يوتاوا وكاليفورنيا)[٢].

وأكد رئيس الشركة (غاري جاكسون) في حديث صحفي أنَّ الشركة توقع عقوداً مع حكومات أجنبية منها حكومات إسلامية لتقديم الخدمات الأمنية لها بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً :– مهام شركة بلاك ووتر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

إنَّ اعتماد الولايات المتحدة على إستراتيجية مفادها خصخصة الكثير من المهام التي كان يضطلع بها الجيش الأمريكي يعّد انتقالاً جديداً للعقيدة العسكرية الأمريكية . ونظرية خصخصة المهام العسكرية، قامت بتشجيع الكثير من الشركات الأمنية الخاصة للدخول إلى العراق وقيامها بخوض العديد من المعارك عن طريق التعاقد ، وهذا ماحصل بين الشركات ووزارة الدفاع الأمريكية لغرض تخفيف عبء الكثير من المهام المناطة بالجيش الأمريكي .

وتعدّ شركة بلاك ووتر إحدى الشركات التي كان لها دور بارز في العراق . ففي عام ٢٠٠٣ حصلت الشركة على عقود كبيرة في العراق ، عن طريق حصولها على عقد لحماية المسؤولين الأمريكيين المهمين في العراق أمثال الحاكم المدني (بول بريمر) والسفيرين الأمريكيين

---

[١] **منصور عبد الكريم ، دولة فرسان مالطا ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٨ .**

[٢] **المصدر نفسه ، ص ٢٦٩ .**

نجروبونتي وزلماي خليل زاد [1]. مما جعلها قريبة من مهام متعلقة بالمسؤولين الأمريكيين الكبار ذوي الشأن ، وهذا ماسهل عليها لاحقاً الفوز بالكثير من التعاقدات مع الجيش الأمريكي وبدون مزايدات علنية ، نظراً لتأثير أولئك المسؤولين وثقتهم الكبيرة بما تقدمه هذه الشركة من خدمات .

ونتيجة لعدم وجود المسألة القانونية الفعلية للشركات الأمنية في العراق ، فقد ارتكبت الشركة العديد من أعمال القتل ، فقد شاركت الشركة باقتحام مدينة الفلوجة وخوض معركتين فيها عام ٢٠٠٤ انتقاماً للكمين الذي أعده المقاومون لرجال بلاك ووتر وأدى إلى قتل أربعة وتعليق جثثهم على جسر الفلوجة . لذلك دخلت الشركة لمدينة الفلوجة وهي تبحث عن الثأر والإنتقام وقامت بقتل أكثر من (٩٠٠) عراقي مدني ودمرت أكثر من ١٨ ألف من أبنية المدينة، وقاموا باحداثأضرار كبيرة توكيداً لروحهم الإنتقامية والعدوانية ، وبعد أن جرى إحتلال المدينة ، علقت على جسر الفلوجة لافتة كان مضمونها : هذا من أجل أمريكي " بلاك ووتر " للذين قتلوا هنا تباً لكم) [2] .

كذلك ماحصل في مدينة النجف في يوم ٤/٤/٢٠٠٤ إذ قام عدد من رجال بلاك ووتر المسؤولين عن حماية مبنى سلطة التحالف في النجف بإطلاق النار على المدنيين مدعين أنَّ العراقيين هم قد بدؤا الإطلاقات النارية ، وبدأت بعدها معركة استمرت لأكثر من أربع ساعات وأدت إلى سقوط مئات القتلى والجرحى العراقيين [3].

وأشارت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أنّماحصل في الفلوجة والنجف ماهو الا دليل على إعتمادأمريكا على الجنود المستأجرين وشركاتها " [4] . وإنَّ ماحصل في هاتين المدنيين يوضح بشكل كبير حقيقة المشروع الأمريكي في العراق [5].

---

[1] سميرة ابراهيم عبد الرحمن ، بلاك ووتر ماتزال في العراق ، المرصد الدولي ، العدد ١١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٧.

[2] نقلا" عن: محمود جميل الجندي ، مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الانسان (بلاك ووتر انموذجا) ،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٤، ص٨ .

[3] جيرمي سكاهيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ – ١٨٠ .

[4] سميرة ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .

[5] كاظم الموسوي ، لا للاحتلال ، ط١ ،التكوين للطبع و التوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٩ .

كما قامت شركة بلاك ووتر عام ٢٠٠٣ بقتل عدد من المدنيين العراقيين افي أثناء تعرضهم لكمين شمال بغداد إذ قام أحد جنود بلاك ووتر (بن توماس) بقتل شاب عراقي برصاصة ممنوعة الإستخدام من الجيش الأمريكي . وفي عام ٢٠٠٤ قامت هذه الشركة في أثناء عمليات تأمين خروج (روبرت كالاهان) المتحدث بأسم السفارة الأمريكية في بغداد ، بقتل ثلاث عراقيين دونالإكتراث لحالتهم ،فضلاً عن قيام الشركة بقتل (١٧) مدني عراقي في ساحة النسور في بغداد عام ٢٠٠٧ [(١)].

ويذكر (توماس اكس هامس) المسؤول العسكري الأمريكي المكلف ببناء الجيش العراقي، عن السلوك العدواني لشركة بلاك ووتر ، قائلاً "كنت عندما أجول في المكان مع العراقيين في شاحنات عراقية يدفعني مجندوا بلاك ووتر خارج الطريق وكنا نتعرض للتهديد والتخريب، وكانوا يخلقون أعداء لهم في كل مرة يمرون في المدينة . وإنّ تصرف بلاك ووتر هو خرق للقاعدة الأولى لمحاربة التمرد بـ لاتصنع المزيد من الأعداء "[(٢)].

ونتيجة للإنتهاكات الكثيرة لشركة بلاك ووتر ، أعلنت الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٩ إلغاء ترخيص عمل الشركة ، إلاّأنَّ وزارة الخارجية الأمريكية تجاهلت هذا القرار بالسماح ببقاء العاملين في الشركة في العراق على الرغم مما أعلنته الحكومة العراقية، كما أنَّ الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) مدد العقد الذي أُعطي للشركة وبزيادة في المدفوعات بنحو ٢٠ مليون دولار مما يجعل المدفوعات النهائية التي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية لبلاك ووتر إزاء عملها في العراق نحو ١٨٧ مليون دولار . وعلى الرغم من إعلان عبد الكريم خلف المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقية بأن تلك الشركة ليس لديها تراخيص عمل وينبغي عليها مغادرة العراق . إلاّ أنَّ الشركة بقيت تعمل لـ ٧ أشهر دون ترخيص لها بالعمل [(٣)]. مستغلة النفوذ الأمريكي وانحلال اجهزة الدولة العراقية القادرة على فرض القانون .

[(١)] مقال منشورة على قناة الجزيرة . ينظر: الرابط **www. Aljazeera. Nat**

[(٢)] مجموعة مؤلفين ، الشركات الأمنية في العراق ودورها في استمرار الإحتلال(دراسة قانونية سياسية)، ط١،مركز العراق للدراسات ، العدد ٤٩ ، بغداد،٢٠١١، مصدر، ص٥٩-٦٠ .

[(٣)] سميرة ابراهيم عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

وبذلك لعبت شركة بلاك ووتر دوراً بارزاً في عمليات قتل المدنيين العراقيين وتعذيبهم في السجون لتضيف إلى تأريخها الأسود بصمة واضحة لمدى وحشيتها لكل مانصت عليه قوانين حقوق الإنسان واحترام إنسانيته . وقامت بلاك ووتر بمهام عدة في العراق أهمها:[1]

١ . تقديم الدعم العسكري المتواصل للقوات النظامية الأمريكية ومن هذه المهام : — العمليات ومهام قتالية لوجستية وتدريب — إمداد المواد وحراسة السجون وحراسة الشخصيات.

٢ . تنظيم وتسليح وإعداد وتدريب المؤسسات الدفاعية والأمنية العراقية ، لتكون قادرة على سد النقص العددي والفراغ الأمني التي لاتستطيع قوات الإحتلالإشغاله .

٣ . تنفيذ عمليات عسكرية ذات صبغة خاصة ضد أهداف معينة مثل عمليات خارجة عن القانون كالقيام بعمليات شغب وخطف وقتل العراقيين .

٤ . حماية المنشآت النفطية وخطوط نقل النفط وحقوله وخزانات المياه والمحطات الكهربائية، فضلاً عن تقديم الحماية للشركات الأجنبية الموجودة في العراق لغرض اعادة الإعمار .

وأزاء ذلك ، يمكن القول ، إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بإحتلالها للعراق دون وجه حق وبلا غطاء أُممي أو قانوني ، فإنَّها اضرت العراق ، حينما استدعت هذه الشركات ومثيلاتها بالعمل في العراق وبحرية مطلقة بدون حسيب أو رقيب ، مما زاد من جرائم هذه الشركات . فشركة بلاك ووتر أُنموذج سيء وعدواني وواجهة حقيقة لمستوى الأخلاقيات والقيم التي اعتادت هذه الجيوش على تنفيذها في فيتنام والسلفادو وأفغانستان وأخيراً وليس آخراً في العراق.

الخاتمة

لقد شكلت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ بداية جديدة لمشاركة القطاع الخاص في الحروب الأمريكية ، فشهدت الساحة العراقية مشاركة كبيرة للجيوش العسكرية الخاصة نتيجة لما تتمتع بهِ هذهِ الشركات من امكانيات عسكرية كبيرة و تدريب عالي لجيوشها و تطور كبير في اسلحتها ، فلقد مثلت الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة ثاني اكبر جيش دخل العراق عام ٢٠٠٣ بعد الجيش الأمريكي بعدها الشريك الأكبر للولايات المتحدة الامريكية .

---

[1] **حكمت بشير ، السيادة العراقية وشركة بلاك ووتر ،كراسات إستراتيجية ، العدد ٦ ، مركز العراقللبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٠ ،بغداد، ص ٥٦ — ٥٧ .**

و قد تنوعت المهام التي كلفت الشركات الأمنية و العسكرية العاملة في العراق ، بدأت من مهام حراسة مشاريع اعادة اعمار العراق و حماية الشخصيات المهمة و الشركات الأمريكية و العراقية و كذلك مشاركتها في خوض معارك اهمها معركتي الفلوجة و النجف . و هذا الانتشار الكبير للشركات الامنية العسكرية الخاصة جعل العراق ارضاً خصبة لجني الارباح الكبيرة التي وصلت الى ملايين الدولارات ، فالوضع العراقي المضطرب و الخالي من سلطة القانون جعل شركات الامن الخاصة تحقق ارباحاً هائلة لاسيما مع توسع نشاطات هذهِ الشركات و مناهج عملها و برامجها و تطور الكبير لتقنيات اسلحتها .

Privatization of war and the role of private security companies in Iraq After 2003

As.Le . Hiba Nasser Abd_Alrazaq

Abstract

At the end of the second world war, the American strategy relied on keeping the American existence in the world depending on the idea of remaining as a ground of its overall strategy. The United States of America headed to achieve the goals through extensive spreading of military bases and continuing to look into war for economic boost. Consequently the United States of America urgently needed for war quota in such a manner that the dependence of the United States on war quota displayed an obvious appearance of its doctrine of capitalism, standing on a ground to make a wide room for the participation of private sector and in different levels including collaboration in the military institution. So it is notable that the participation of the private sector (war quota) in the American war is a non-partial part of its doctrine and the overall philosophy.

The war on Iraq in 2003 represents the most obvious form displaying the dependence of the United States on war quota as the circumstances in Iraq after the war allowed for an extensive spreading of these companies in various fields including the logistic support and the actual participation in battles specially as the United States opened an opportunity for these companies by issuing number of regulations to legislate the existence and continuance of these companies.

The most famous private security and military companies acting in Iraq was the American (Black Water) company which had an obvious role in Iraqi arena, as this company practiced many acts of violation against Iraqi people, resulting to stand in place of condemnation in many cases relating with human rights.